

صحافي إيراني يخشى اختطافه من قبل عملاء بلاده في تركيا

الإيراني يتهمه بالعمل مع المؤسسات الأجنبية.
وذكرت "سي.بي.سي" في تقريرها أن الصحافي الهارب والمدان بالسجن من قبل القضاء الإيراني يشعر بقلق عميق إزاء احتمال ملاحقته من قبل النظام الإيراني واعتقاله وإعادةه إلى طهران.



محمد مساعد
النظام الإيراني يعتقد أن جميع الصحافيين في العالم جواسيس وعملاء

ويقول مساعد إن النظام الإيراني يعتقد أن جميع الصحافيين في العالم "جواسيس وعملاء أمنيون". وكان الإتحاد الدولي للصحافيين قد ندد بسجن مساعد واصفاً الحكم بـ"استخدام النظام القانوني لقمع الأصوات غير المرغوب فيها في إيران". وفاز مساعد بجوائز عدة في إيران بالإضافة إلى جائزة حرية الصحافة الدولية من لجنة حماية الصحافيين، وجائزة "دويتشه فيله" لحرية التعبير، وبعد حصوله على هذه الجوائز الدولية منعت السلطات الإيرانية من السفر.

حكم عليه بالسجن أربع سنوات وتسمية أشهر بتهمة "انتهاك الأمن القومي" و"الدعاية ضد النظام"، ومنع من العمل لمدة عامين آخرين، ويقول "غالباً ما يواجه الصحافيين في إيران مثل هذه العقوبات"، وكان عليه أن يتصرف حيث فر عبر الحدود سيراً على الأقدام إلى تركيا.

وأشار إلى أن هروبه من إيران كان أمراً صعباً للغاية بسبب الأوضاع الجوية الصعبة وبرودة الطقس. وهددت السلطات التركية بترحيله لأنه دخل البلاد بشكل غير قانوني، ولاحقاً وبمساعدة منظمات صحافية مختلفة تمكن من التقدم إلى السلطات التركية للحصول على حماية دولية، لكنه لا يزال عرضة للترحيل لأن القرار بشأن حمايته لا يزال معلقاً. لذلك يعيش في مكان معزول ونصحه محاميه بعدم مغادرة المنزل والامتناع عن الظهور على الملا حتى اكتمال عملية تقديم الطلب.

وقال إن صلته بالمنظمات الدولية للصحافة بمثابة سلاح ذي حدين، فمن جهة أدت إلى عدم إعادته إلى إيران ومنع اعتقاله في تركيا، ومن جهة أخرى فاقمت أوضاعه في إيران، مشيراً إلى أن النظام

أثرة - يشعر الصحافي الاستقصائي الإيراني محمد مساعد الهارب إلى تركيا بأنه مستهدف من قبل عملاء إيران، ويخشى من تعرضه للاختطاف أو الترحيل من قبل السلطات التركية وإعادةه إلى بلاده ليواجه مصيراً مظلماً. ونشرت قناة "سي.بي.سي" الكندية مؤخراً مقابلة مع مساعد قال فيها "يجب أن أذهب إلى بلد آمن عاجلاً، وعلي أن أسعى لبدا حياة جديدة هناك".

وركز مساعد في عمله الصحافي على قضايا الفساد التي تسببت باعتقاله والحكم عليه بالسجن عدة سنوات، وكان مساعد يامل في الإفلات من عقوبة السجن بفراره إلى تركيا المجاورة، لكنه يواجه الآن احتمال الترحيل إلى وطنه. وكان من أوائل الصحافيين الذين تحدثوا عن انقطاع الإنترنت في إيران أثناء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في نوفمبر 2019، وغرد على حسابه في تويتر بالإنجليزية "مرحباً، عالم حر، استخدمت 42 خادم بروكسي لكسر الحجب، من أجل كتابة هذه الكلمات، الملايين من الإيرانيين ليس لديهم إنترنت، هل يمكنكم سماعنا؟". وتم القبض عليه بعد نشر هذه التغريدة وأفرج عنه بعد أسبوعين، ثم

التغطية الإعلامية للمظاهرات في أربيل تعني توجيه تهمة محاولة إسقاط الحكومة

تزايد التنديدات بأحكام السجن المشددة ضد الصحافيين



كردستان العراق لم تعد ملأنا أمناً للصحافيين الهاربين من القمع

للتهديد وسوء المعاملة. لكن مع تصاعد الاحتجاجات ضد ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة وفساد الأحزاب السياسية الكردية وسوء المعيشة تغيرت أوضاع الصحافيين وابتوا مستهدفين.

وأصبحت تغطية المظاهرات المناهضة لحكومة كردستان العراق أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فقد تم اعتقال العديد من الصحافيين بينما كانوا يغطون الاحتجاجات السلمية كما تم حظر بث قناة "إن.آر.تي". وفي ديسمبر اتهمت منظمات حقوقية محلية ودولية حكومة الإقليم بأنها "تستهدف نشطاء المجتمع المدني من خلال توقيفهم بسبب أنشطتهم وتقيؤ الحريات العامة بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمّع السلمي"، وهو ما تنفيه السلطات.

وفي مؤتمر صحافي عقده الأسبوع الماضي اتهم رئيس حكومة كردستان العراق مسرور بارزاني الصحافيين بأنهم "جواسيس". والخلافاً قال ممثل لجنة حماية الصحافيين الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إغناطيو ميغيل ديلجادو إن هذه الإدانة "بالإضافة إلى أنها مجحفة وغير متناسبة تثبت أن حكومة كردستان وضعت حدّاً لإدانتها أنها تحترم حرية الصحافة".

وسبب توالي الإدانات ضد الحكم والتسكين بنزاهة القضاء، أعلن مجلس القضاء الأعلى في إقليم كردستان في بيان الأربعاء أن محاكمة خمسة ناشطين بالاحتجاجات التي شهدتها محافظة دهوك العام الماضي، جرت الثلاثاء "بشكل علني وشفاف وبحضور عدد من البرلمانين وممثلي القنصليات الأجنبية ومحامي الملف وممثلي منظمات حقوق الإنسان والصحافيين والمؤسسات الإعلامية"، و"العملية كانت وفق أسس قضائية رصينة" بحسب البيان.

وأضاف بيان المجلس أن القاضي الذي كان من المفترض أن يدير المحاكمة أصيب بوعكة صحية وناب عنه قاض آخر حسب الإجراءات القانونية وجرى المحاكمة في محكمة أربيل الثانية ولم ترسل إلى محكمة أخرى.

وأعرب البيان عن أسفه قائلاً "منذ يوم أمس نسمع بعض المؤسسات الرسمية والقانونية وبعض الأطراف السياسية تدلي بتصريحات مختلفة حول عملية المحاكمة، وأن هذا يدخل ضمن إطار التدخل في شؤون القضاء لأن المحاكم تمثل السلطة القضائية وسلطة القضاء تؤمن بفصل السلطات، ولهذا لم يكن صحيحاً أن تحرق المؤسسات الرسمية القانون".

كما أشار البيان إلى أن الملف حالياً في محكمة التمييز وبإمكان محاميه الدفاع تقديم تمييز للحكم.

ولاحقاً كشف محامي شيرواني أنه احتج في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب من قبل المحققين بهدف إجباره على الاعتراف بهذه الاتهامات.

من جهته تحدث الصحافي كوهدار زيباري قبل اعتقاله عن سوء أوضاع الصحافة في الإقليم، وقال في حديث مع لجنة حماية الصحافيين إنه خلال السنوات الماضية كان يحاول ممارسة هذه المهنة في جنوب كردستان. وأكد أنه تم اعتقاله عدة مرات وتعرضت معداته للكسر كما تعرضت عائلته وأصدقائه للضغوط المستمرة للانسحاب من الصحافة.

وأشار زيباري إلى أن الحوادث التي يتعرض لها تجعله يفكر بمغادرة بلاده. وأضاف أن الصحافيين العاملين في المنطقة ليس لهم حقوق وأنه لا توجد طريقة في جنوب كردستان لإعداد خبر عن عوانية الحزب الحاكم، مؤكداً أن حرية الصحافة على وشك الانهيار.

كاروان أنور
هل سنعود إلى العصور المظلمة التي تحاكم على كلمة

واعتقل زيباري في أكتوبر الماضي دون أن تعرف عائلته مكانه، حيث توجهت في ديسمبر الماضي بمطالب إلى البرلمان للتحرك من أجل معرفة مصيره وإنهاء معاناته.

وصرح الأمين العام لنقابة صحافي كردستان كاروان أنور "الآن نحن عند في مفترق طرق، لأول مرة تصدر محكمة حكماً بالحبس ست سنوات على أحدهم مجرد تعبيره عن رأيه".

وتساءل "هل سيعود الإقليم واحة خضراء (...) أم سنعود إلى العصور المظلمة التي تحاكم على كلمة وتسجن على الكلمة".

وأكدت النقابة في بيان الأربعاء على ضرورة مراعاة حرية التعبير والنشاطات المدنية والحفاظ على سيادة القانون وما تضمنه من بنود، إضافة الحفاظ على مجال العمل الصحافي والنشاطات المدنية.

وأعربت عن دعمها الكامل للفصل بين السلطات في إقليم كردستان وأن يتم إبعاد مسار المحاكمة عن الصراعات السياسية وعن انتهاك سيادة القانون. ولطالما اعتبر إقليم كردستان العراق ملاذاً آمناً للصحافيين والنشطاء الذين يتعرضون في أنحاء أخرى من العراق

أربيل (العراق) - قضت محكمة في كردستان العراق الثلاثاء بحبس خمسة صحافيين ونشطاء لمدة ست سنوات بسبب مشاركتهم في تظاهرات ضد الحكومة في العام 2020، ما شكل صدمة للكثيرين داخل العراق وخارجه الذين اعتبروا الحكم بمثابة عودة إلى العصور المظلمة وسياسة كم الأقوا في الإقليم الذي كان حتى وقت قريب متنفساً للصحافيين العراقيين.

وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق إن الحكم على الصحافيين شيرواني وكوهدار زيباري فضلاً عن الناشطين شفان سعيد وإياز كرم وهريوان عيسى كان على وفق المواد 47 و48 من قانون العقوبات العراقي بتهمة محاولة إسقاط الحكومة.

وكان إقليم كردستان العراق المتمتع بحكم ذاتي قد شهد في العام 2020 تظاهرات ضد الحكومة الإقليمية والأحزاب الرئيسية نظمت في محافظة السليمانية احتجاجاً على عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام أو تأخرها. وصرح وكيل الدفاع عن المحكومين الخمسة المحامي أسو هاشم أن موكله أوقفوا في أكتوبر على أثر التظاهرات.

وقال إنهم اتهموا بـ"محاولة زعزعة أمن واستقرار الإقليم".

وأوضح أن محكمة أربيل قضت بحبسهم ست سنوات، مؤكداً أنه يعزّم الطعن بالحكم.

واعتقل الصحافيان شيرواني وزيباري قبل نحو ثلاثة أشهر على خلفية الاحتجاجات الشعبية ضد الأحوال المعيشية في مناطق عديدة من إقليم كردستان.

ويحقق شيرواني وهو صحافي مستقل بشكل رئيسي في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والظلم الاجتماعي في كردستان وكذلك الفساد السياسي داخل المؤسسات الحكومية الإقليمية.

واعتقل في 7 أكتوبر 2020 من قبل رجال لباس مدني ووجههم مغطاة في منزله بمدينة أربيل. ومذكرة التوقيف التي عرضت عليه لم تنشر إلى سبب اعتقاله واحتفى قسراً لمدة 19 يوماً بعد اعتقاله دون أن تعرف عائلته شيئاً عنه. وفي 11 أكتوبر 2020 اتهم منسق التوصيات الدولية في حكومة الإقليم على تويتر شيرواني بتلقي تمويل أجنبي بهدف زعزعة استقرار البلاد، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن المؤبد وتعريض حياة القضاة للخطر وتشجيع العنف أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

«أي.بي.سي» الأسترالية تمنع موظفيها من التعليقات السياسية

إلى استعادة صداقتها التي اهتزت بسبب تعليقات بعض صحافييها عبر هذه الشبكات.

وأعلنت "بي.بي.سي" أنها قد تستغني عن خدمات أي من موظفيها أو المتعاملين معها بالقطعة في حال ارتكب مخالفة "جسيمة" لهذه القواعد. وغالباً ما تُتهم "بي.بي.سي" بالانحياز سواء من اليسار أو من اليمين، وخصوصاً في ظل التوتر الذي يرافق قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتشدد المدير الإداري الجديد تيم ديفي في رسالة إلكترونية وجهها إلى الموظفين على أن "الحياة هو الأساس" الذي يجعل تقارير "بي.بي.سي" مميزة. وأضاف ديفي الذي تسلم إدارة "بي.بي.سي" في الأول من سبتمبر الماضي أن هذه التوصيات تهدف إلى مساعدة "بي.بي.سي" على "تعزيز ثقة الجمهور" بها.

ومن أبرز المستهدفين بكلام ديفي نجم كرة القدم السابق غاري لينيك، وهو مقدم البرامج الأعلى أجراً في "بي.بي.سي". ولا يتردد لينيك في التعبير عن آرائه السياسية عبر تويتر وخصوصاً ضد "بريكست".

كذلك وجهت انتقادات إلى "بي.بي.سي" لعدم مراقبتها تعاون مقدميها مع جهات خارجية، ومنهم مثلاً الصحافي جون سوبل الذي يتولى تغطية أميركا الشمالية، إن تعرض العام الماضي لانتقادات بسبب إلقائه خطاباً مدفوع الأجر لصالح شركة "فيليب موريس إنترناشيونال" للتبغ في ميامي (فلوريدا).

مسؤوليات أكثر من أي مؤسسة إعلامية أخرى في أستراليا". ونوه "بالنسبة إلى الموظفين، سيتم التعامل مع أي خرق لسياسات أي.بي.سي وإرشاداتها وإجراءاتها، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك الخاصة بها وإرشادات الاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لاتفاقية التوظيف وقد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بما في ذلك احتمال إنهاء التوظيف".

سيدني - حذرت شركة "أي.بي.سي" الإعلامية الأسترالية الموظفين من أنهم سيواجهون عقوبات إذا خالفوا القواعد التي وضعتها الشركة بشأن المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، في اتجاه مزيد لوسائل الإعلام الكبرى لوضع المدونة الإدارية للشركة.

ديفيد أندرسون المدير الإداري للشركة يوجه الفصل في حال مخالفتهم هذه الإرشادات، وذلك بعد أن قام اثنا من الصحافيين البارزين في الشركة بنشر تغريدات اعتبرت مؤثرة على سمعة "أي.بي.سي".

وقال أندرسون إن الصحافيين مطالبون بأن يكونوا "مركزين لمسؤوليتهم عن حماية سمعة أي.بي.سي واستقلالها ونزاهتها حيث يتقاطع الاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي مع حياتهم المهنية".

وواجهت سالي نيور، المنتجة التنفيذية لبرنامج "فور كورنرز"، انتقادات كثيرة الأسبوع الماضي بسبب تغريداتها عن شخصيات سياسية وامتناح أحدهم على حساب الآخر.

وفي أكتوبر 2020 وصفت كبيرة المرسلين السياسيين لبرنامج "7.30" لورا تينغل رئيس الوزراء سكوت موريسون بكونه "الوغد الأيديولوجي"، وقالت "أمل أن تشعر بالتعريف" بعد أن استقالت زميلتها فيليبيا ماك دونالد من "أي.بي.سي" بسبب التقشف في الميزانية.

وقال أندرسون "إن العمل في أي.بي.سي يوفر فرصاً هائلة، كما أنه يفرض



ديفيد أندرسون
استخدام وسائل التواصل يقطع مع حياة الصحافيين المهنية

وفي سبتمبر أعلنت "أي.بي.سي" عن مدونة السلوك الجديدة، والتي تشمل المبادئ التوجيهية لاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي، وأشارت إلى أنها قيد المراجعة والتحديث. ولم تصدر بعد ذلك المبادئ التوجيهية الجديدة.

وتأتي هذه الحادثة بعد أشهر قليلة من مطالبة "بي.بي.سي" الصحافيين بتجنب أي "إشارات افتراضية" على الإنترنت قد تشير إلى وجهة نظر سياسية شخصية.

وقالت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" في أكتوبر الماضي إنها طلبت من موظفيها التزام قواعد جديدة أكثر تشدداً لجهة انتهاك الحيادية على مواقع التواصل الاجتماعي، سعياً منها



تعليقات الصحافيين تشوه صورة «أي.بي.سي»